

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مطالبة تجار سوق الأحد بدفع رسوم جبائية من طرف جماعة أكادير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يلعب سوق الأحد أهمية استراتيجية في الدينامية الاقتصادية والتجارية لمدينة أكادير، وذلك بالنظر إلى موقعه ومساحته وعدد الناس الذين يرتادون مختلف مرافقه يوميا، سواء من داخل مدينة أكادير أو من مختلف المدن المغربية.

غير أن تجار سوق الأحد، ولا سيما المنضوون منهم تحت لواء "جمعية الخير جناح الموز"، و"جمعية الأمل"، و"جمعية تجار وحرفيي سوق الأحد بالجناح الجديد"، يتساءلون عن السند الذي يقوم عليه مطالبتهم من طرف جماعة أكادير بدفع عدد من الرسوم الجبائية، التي يعتبرون أنها تفتقد لأي أساس قانوني، خصوصا أن الجماعة عملت على توجيه إنذار للتجار بداية سنة 2019، ثم إنذار ثان مطلع سنة 2021، وكلا الإنذارين يتضمنان المطالبة بدفع مبالغ مالية غير مفصلة وغير محددة بشكل واضح من الناحية القانونية، وعلى رأسها:

- المبالغ المالية الخاصة بواجب الضمانة؛
 - المبالغ المالية الخاصة بالمساهمة في البناء؛
 - المبالغ المالية الخاصة بواجب الاحتلال عن الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017.
- كما أن جماعة أكادير شرعت في حث تجار سوق الأحد على توقيع "اعتراف بدين والتزام بالوفاء"، من أجل إيقاف إجراءات التحصيل.
- لذا نسألكم عن الإجراءات والتدابير التي تعزمون اتخاذها بشكل مستعجل من أجل حل هذا المشكل، تجنباً لأي تصعيد من طرف التجار؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

وهي عبد اللطيف